مؤسسة الدراسات الفلسطينية
مؤسسة عربية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

2011/9/21، العدد 1260

مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية
من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحررة: رندة حيدر

أخبار وتصريحات (2–5)

– أوباما سيدعو الفلسطينيين اليوم (الأربعاء) إلى الامتناع من اتخاذ خطوات أحادية الجانب

– ليبرمان يهدّد بتفكيك الائتلاف الحكومي في حال عدم اتخاذ إجراءات عقابية ضد السلطة الفلسطينية

مقالات وتحليلات (6–13)

– إيتان هابر: على نتنياهو أن يصحو من أحلامه

– يتسحاق چال: المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة في ظلّ الأزمة الاقتصادية

الأعداد السابقة متوفرة على موقع المؤسسة:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي، فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف
+٩٦١-١-٨٧٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩
فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨١٨٣٨٧
بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org
موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

من المصادر الإسرائيلية
أخبار وتصريحات مختارة

[أوباما سيدعو الفلسطينيين اليوم (الأربعاء) إلى الامتناع من اتخاذ خطوات أحادية الجانب]

"معاريف"، 2011/9/21

من المتوقع أن يلقي الرئيس الأميركي باراك أوباما اليوم (الأربعاء) خطاباً في الأمم المتحدة في مناسبة افتتاح دورتها السنوية وعشية مناقشة المبادرة الفلسطينية الرامية إلى نيل اعتراف دولي بإقامة دولة مستقلة من جانب واحد، يعلن فيه أنه يؤيد إقامة دولة كهذه في حدود 1967 مع تعديلات حدودية طفيفة، لكن فقط كمحصلة مفاوضات مباشرة [بين إسرائيل والفلسطينيين]. كذلك من المتوقع أن يدعو أوباما الفلسطينيين إلى الامتناع من اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب، وإلى استئناف المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، وإلى أن تكون هذه المفاوضات في حال استئنافها قصيرة وجوهرية، وربما سيدعو الفلسطينيين أيضاً إلى الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية بناء على طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو.

وسيصل نتنياهو بعد ظهر اليوم (الأربعاء) إلى نيويورك لتعزيز الجهود الكبيرة التي يبذلها الأميركيون ومندوبو إسرائيل من أجل منع حصول الفلسطينيين على أغلبية في مجلس الأمن الدولي تدعم مبادرتهم. وسيلتقي فور وصوله رئيس الحكومة البرتغالية بيدرو كفالو لمطالبته بالتصويت ضد المبادرة الفلسطينية، ثم سيجتمع لاحقاً بالرئيس أوباما لمناقشة الوسائل التي ما زال ممكناً استخدامها لمنع تشكّل أغلبية كهذه قبل لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام حق النقض [الفيتو].

وستستمر هذه الجهود حتى يوم بعد غد (الجمعة)، وذلك في موازاة ممارسة الضغوط على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس من أجل إقناعه بتجميد المبادرة.

وقالت مصادر رفيعة المستوى في الوفد الإسرائيلي إلى الأمم المتحدة لصحيفة "معاريف" إن عباس سيتلقى صفعة قوية في هذه المنظمة الدولية، لأنه حتى في حال توفر أغلبية مؤيدة للمبادرة الفلسطينية في مجلس الأمن فإن الولايات المتحدة ستستخدم حق النقض، الأمر الذي سيتسبب بخسارته مبلغ نصف مليار دولار هو حجم المساعدات الأميركية السنوية إلى السلطة الفلسطينية.

على صعيد آخر علمت صحيفة "معاريف" أنه في إطار جهود اللحظة الأخيرة جرت محاولة للتوصل إلى صفقة سياسية مع عباس، حيث عُقد في بداية الأسبوع الحالي لقاء في واشنطن بين وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، ورئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، اقترح الأول خلاله تجميد الاستيطان [في المناطق المحتلة] نصف عام آخر في مقابل تنازل الفلسطينيين عن مبادرة إقامة الدولة المستقلة. وقال الناطق بلسان وزير الدفاع للصحيفة إن "عشرات الاقتراحات طُرحت في أثناء اللقاءات المتعددة التي عقدها باراك في الولايات المتحدة".

ومن المتوقع أن يعود وزير الدفاع إلى إسرائيل اليوم (الأربعاء) للإشراف على عملية مواجهة الأحداث التي من المتوقع أن تندلع في المناطق [المحتلة] في إثر التصويت على المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة سواء من جانب الفلسطينيين أو من جانب المستوطنين.

وكان رئيس الحكومة نتنياهو قد عقد قبيل مغادرته إسرائيل مساء أمس (الثلاثاء) لقاء موسعًا في مقر الكنيست في القدس مع أعضاء كتلة الليكود البرلمانية ومع عدد من رؤساء السلطات المحلية من حزب الليكود أكد فيه أنه ذاهب إلى الأمم المتحدة كي يدافع عن حقوق إسرائيل وحاجاتها ومصالحها الحيوية، مشددًا على أن منطقة الشرق الأوسط "تشهد تحولات كبيرة، وأن أي تسوية متسرعة أو أحادية الجانب يمكن أن تعرض إسرائيل كلها لخطر إطلاق الصواريخ".

وأضاف نتنياهو: "من المهم أن نعرض وضعنا الحقيقي على الأمم المتحدة، وفحواه أننا شعب تعرض للهجوم مرة تلو الأخرى من جانب الذين يعارضون وجوده، وأننا على الرغم من ذلك ما زلنا نمدّ يدنا إلى السلام، غير أن هذا السلام لا بُد من أن يمر عبر طريق المفاوضات المباشرة لا عبر قرارات أحادية الجانب في الأمم المتحدة، وإسرائيل

على استعداد لإجراء مفاوضات كهذه في حين أن الفلسطينيين يمتنعون من إجرائها".

وقالت وزيرة الثقافة والرياضة ليمور ليفنات في اللقاء إن "دولا كثيرة في العالم بدأت تدرك أن الربيع العربي هو مجرد خريف، وأن الفلسطينيين يرفضون السلام".

أمّا وزير التربية والتعليم جدعون ساعر فوجّه انتقادات حادّة إلى حزب كاديما مطالبًا إياه بإبداء قدر من المسؤولية الوطنية كما فعل حزب الليكود في الكنيست السابق.

هذا واستمرت الرباعية الدولية (التي تضم كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) أمس (الثلاثاء) في بذل جهودها من أجل التوصل إلى الاتفاق على إعلان بيان مشترك يدعو إلى استئناف المفاوضات، ويؤدي إلى كبح المبادة الفلسطينية في الأمم المتحدة. غير أن مصادر دبلوماسية مطلعة أكدت لصحيفة "معاريف" أن احتمال نجاح هذه الجهود يتضاءل من يوم إلى آخر، مشددة على أن روسيا لا تبدي استعداداً للموافقة على أي صيغة يعارضها الفلسطينيون.

[ليبرمان يهدّد بتفكيك الائتلاف الحكومي في حال عدم اتخاذ إجراءات عقابية ضد السلطة الفلسطينية]

"يديعوت أحرونوت"، 2011/9/21

علم المراسل السياسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت" شمعون شيفر أن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان يحذّر في الأحاديث المغلقة من إمكان إقدامه على تفكيك الائتلاف الحكومي في حال عدم اتخاذ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إجراءات عقابية ضد السلطة الفلسطينية في إثر توجهها إلى الأمم المتحدة.

ويفترض ليبرمان أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس سيقدّم طلب الاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة إما إلى مجلس الأمن وإمّا إلى الجمعية العامة وربما إلى كليهما معًا، وإزاء ذلك يتعين على إسرائيل أن تعاقب السلطة الفلسطينية وأن تتخذ الإجراءات التالية: إلغاء اتفاقيات أوسلو الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ ضم الكتل الاستيطانية الكبرى [في الضفة الغربية] إلى

إسرائيل؛ تجميد أموال الجمارك وضريبة القيمة المضافة التي تجبيها إسرائيل لمصلحة السلطة الفلسطينية؛ إلغاء بطاقات العبور من الضفة الغربية وإليها الموجودة في حيازة كبار المسؤولين والموظفين في السلطة الفلسطينية؛ حث اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة على التحرك من أجل أن يتخذ الكونغرس قراراً يقضي بوقف المساعدات الأميركية السنوية إلى السلطة الفلسطينية والتي يصل حجمها إلى نصف مليار دولار.

من ناحية أخرى يؤكد ليبرمان في الأحاديث المغلقة ذاتها أن على نتنياهو أن يتخذ قراراً حاسماً فيما يتعلق بالموقف من تركيا، وذلك في ضوء تهديداتها الأخيرة بشأن اختراق الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة بالقوة.

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تعارض اتخاذ أي إجراءات عقابية ضد السلطة الفلسطينية، كما أنها تحذّر من مغبة أي مواجهة عسكرية مع تركيا.

ومعروف أيضاً أن الإدارة الأميركية تعارض اتخاذ أي خطوات من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد الوضع بين إسرائيل وتركيا.

لكن صحيفة "هآرتس"، نقلت صباح يوم الأربعاء(2011/9/21) عن الوزير ليبرمان الموجود في نيويورك تكذيبه ما نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" بشأن نيته الاستقالة من الإئتلاف إذا لم يعاقب نتنياهو الفلسطينيين على خطوتهم الأحادية الجانب. وشدد ليبرمان على أنه لا يقول في الخفاء ما لا يقوله علناً. إلا أنه أشار إلى أن التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة لن يبقى من دون رد إسرائيلي، وأن لدى إسرائيل ما يكفي من الوسائل والاحتمالات لمثل هذا الرد.

من الصحافة الإسرائيلية
مقتطفات من تحليلات المعلقين السياسيين والعسكريين

إيتان هابر – كاتب سياسي والمدير العام
لديوان رئيس الحكومة الأسبق يتسحاق رابين
"يديعوت أحرونوت"، 2011/9/21

[على نتنياهو أن يصحو من أحلامه]

- لا شك في أن الخطاب الذي من المتوقع أن يلقيه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في الأمم المتحدة بعد غد (الجمعة) هو خطاب مهم للغاية، لكن الأهم منه يبقى في الممارسات التي سيجري اتخاذها بعد الخطاب، لا سيما وأن الواقع في العالم كافة تغيّر رأساً على عقب.
- وعلى ما يبدو ما زال نتنياهو وزملاءه وشركاؤه في الحكومة الحالية يعتقدون أنهم أصحاب القرار، في حين أن الذي أصبح يحكم العالم ولا سيما في الشرق الأوسط وأوروبا في خريف 2011 هم مليار و200 مليون مسلم، وبات على كل من هو غير مسلم في العالم كافة أن يأخذهم في اعتباره، بدلاً من 7 ملايين يهودي يثيرون مشكلات كثيرة.
- وفي ضوء هذا الواقع البسيط جداً يمكن القول إن أقصى ما يمكن أن تفعله إسرائيل هو أن تحاول التحذير من مغبة التسونامي الإسلامي، أو إثارة مخاوف دفينة في أوروبا، لكن ليس أكثر من ذلك بأي حال من الأحوال.
- ولا شك في أن الحكمة تقتضي من الزعامة الإسرائيلية في الوقت الحالي أن تحُسن إدارة دفة سفينة دولة إسرائيل في خضم بحر هائج من دون أن تتسبب بإغراق ركابها، ولذا فإن الخطابات وحدها لم تعد كافية مهما تنطوي عليه من بلاغة أو كلمات جميلة. وما نأمل به هو أن تكون دورة الأمم المتحدة بمثابة منبّه إيقاظ يجعل نتنياهو يصحو من أحلامه ويتعامل مع الواقع الجديد.

يتسحاق چال – "مركز ديان للدراسات الشرقية والأفريقية"، جامعة تل أبيب
"اقتصادي"، مجلد 1، عدد 5، 15/9/2011

[المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة
في ظلّ الأزمة الاقتصادية]

- فيما تمضي السلطة الفلسطينية قدماً في طلب اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطينية، يغرق اقتصادها في الأزمة. ذلك أن انتعاشَ اقتصاد الضفة الغربية من تداعيات الانتفاضة، الذي تحقّق بفضل التخفيف الجزئي للقيود والاغلاقات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وأيضاً بفضل المساعدات الخارجية، آخذٌ بالتراجع منذ منتصف 2010. ونتيجة الانحسار الحاد في المساعدات الدولية الواردة إلى الخزينة العامة في 2011، تحوّل التباطؤ الاقتصادي إلى أزمةٍ ماليةٍ خطيرة.
- اعتباراً من أيار/مايو 2011، عجزت السلطة الفلسطينية عن صرف رواتب وأجور موظفي القطاع العام في الموعد المحدّد. فهي لم تستطع في آب/أغسطس أن تدفع سوى نصف رواتب الموظفين عن شهر حزيران/يونيو. ويصعب على السلطة الفلسطينية الاقتراض من البنوك المحلية لتمويل العجز المالي المتكرّر، لأنها تدين بمبالغ كبيرة لهذه البنوك. وعليه، وفي سعي لصرف القسم الثاني من رواتب حزيران/يونيو قبل حلول عيد الفطر، رتّبت السلطة الفلسطينية في آخر آب/أغسطس قرضاً مصرفياً قصير الأجل، بينما طالبت الجانبَ الإسرائيلي بتحويل مبكر لمستحقاتها من عائدات الضرائب عن الشهر التالي. وبما أن هذا الطلب قوبل برفض وزير المال الإسرائيلي، تأخر صرف رواتب حزيران/ يونيو مجدّداً، مما زاد حراجة موقف السلطة الفلسطينية تجاه القطاع المصرفي. ولقد وصف رئيس الحكومة الفلسطينية سلام فيّاض هذا الوضع كأسوأ الأزمات المالية التي تمرّ بها السلطة الفلسطينية.
- يشكّل الموظفون الحكوميون، ومن ضمنهم ملاك قوات الأمن، نحو ربع القوة العاملة الفلسطينية. ويؤثّر عجزُ السلطة الفلسطينية عن صرف رواتب هؤلاء الموظفين سلباً في القوة الشرائية للأسر الفلسطينية، التي تذمّرت من عدم

تمكّنها من التحضير لحلول عيد الفطر وبدء العام الدراسي الجديد، وأعربت عن قلقها على مداخيلها في الأشهر القادمة.

- كان النمو السريع لاقتصاد الضفة الغربية في السنوات الأخيرة مدعوماً إلى حد كبير بالمساعدات الدولية السخيّة، التي ارتفعت بصورة حادة خلال سنوات ما بعد الانتفاضة، والتي موّلت رواتب الموظفين الحكوميين، والخدمات العامة، وشبكة أمان اجتماعي واسعة. تغيّر هذا المنحى في 2009، وانحسرت المساعدات بشدة في 2010 و2011. وهبط المعدّل الشهري للهبات الخارجية الواردة لدعم موازنة النفقات الجارية ومشاريع التنمية بنسبة أكثر من الثلثين، أي من معدّل شهري يزيد على 150 مليون دولار في 2008، إلى معدّل شهري يبلغ 50 مليون دولار في الربع الثاني من 2011 (أنظر الرسم البياني رقم 1).

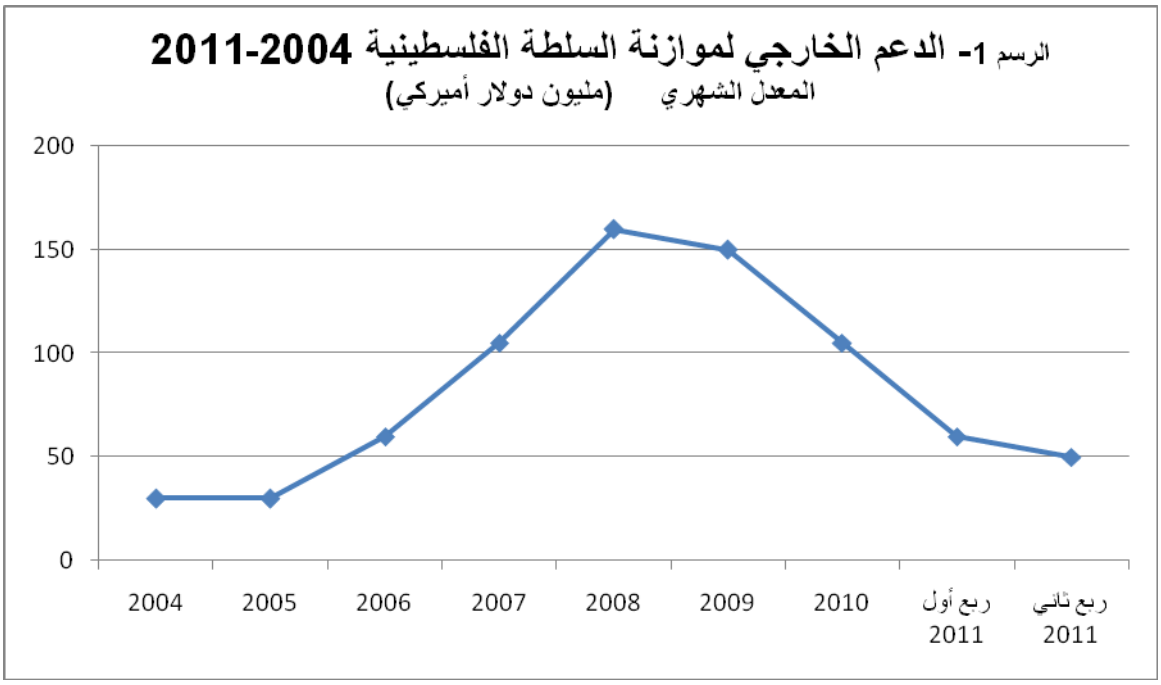

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي نيسان/أبريل 2011، أيلول/سبتمبر 2008، أذار/مارس 2007؛ وزارة المالية الفلسطينية، شباط/فبراير 2011، حزيران/يونيو 2011.

- تكشف الانعكاسات السلبية، السريعة والقوية، لتراجع المساعدات الخارجية على الاقتصاد الفلسطيني، هشاشةَ وعدمَ استدامة النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. وهذا ما يؤكده المراقبون. فلقد اعتبر صندوق النقد الدولي، في نيسان/أبريل 2011، أن هذا الانتعاش الاقتصادي لن تكتب له الديمومة إذا لم تخفف إسرائيل القيود التي تفرضها على الحركة وعلى انتقال السلع من وإلى الأراضي الفلسطينية. وحذّر البنك الدولي قائلاً "إن هذا النمو لا يبدو مستداماً. فهو يعكس انتعاشاً من الحضيض الذي بلغه خلال الانتفاضة الثانية، لكنه محصور في القطاع غير التجاري، المدعوم بهبات المانحين".
- وجاء في خطة التنمية الفلسطينية للسنوات 2011–2013 أن التنمية الاقتصادية في ظل الظروف الراهنة لن يُكتب لها الديمومة بسبب "القيود والعراقيل في وجه التجارة والاستثمار، التي تمنع نمو القطاع الخاص، وتعيق تنفيذ المشاريع الاستثمارية للقطاع العام، وتؤدي إلى اضطراب النمو الاقتصادي... ومن شأن انخفاض إيرادات الموازنة والمساعدات الخارجية أن يزيد معدلات البطالة والفقر التي ستستدعي زيادة الانفاق على التقديمات المعيشية".
- وتَظهر هذه المشكلات بجلاء عند فحص مكوّنات النمو الاقتصادي السريع في الضفة الغربية خلال السنوات الأخيرة. فلقد نما استهلاك القطاع الخاص في الضفة الغربية بنسبة 80٪ خلال الفترة 2005–2009. كما زاد الانفاق الحكومي بنسبة 136٪، وشهد الاستثمار في قطاع البناء (للأبنية السكنية أساساً) نمواً بنسبة 120٪، خلال الفترة المذكورة. لكن في المقابل، في 2008 و2009، تراجعت الاستثمارات في القطاعات الأخرى، ولا سيما الاستثمار في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، إلى ما هو أدنى حتى من مستواها عام 2005. وتجلى النمو السريع في الاستهلاك وفي قطاع البناء السكني في زيادة هائلة للبضائع المستوردة، قياساً بزيادة متواضعة للصادرات الفلسطينية. وعليه، اتسعت الفجوة بين الواردات والصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات في الضفة الغربية من 1,6 بليون دولار أميركي في 2005، إلى 2,8 بليون دولار أميركي في 2009 (أنظر الرسم البياني رقم 2).

رسم 2– **الواردات والصادرات الفلسطينية من البضائع**
ملايين الدولارات– بالأسعار الجارية

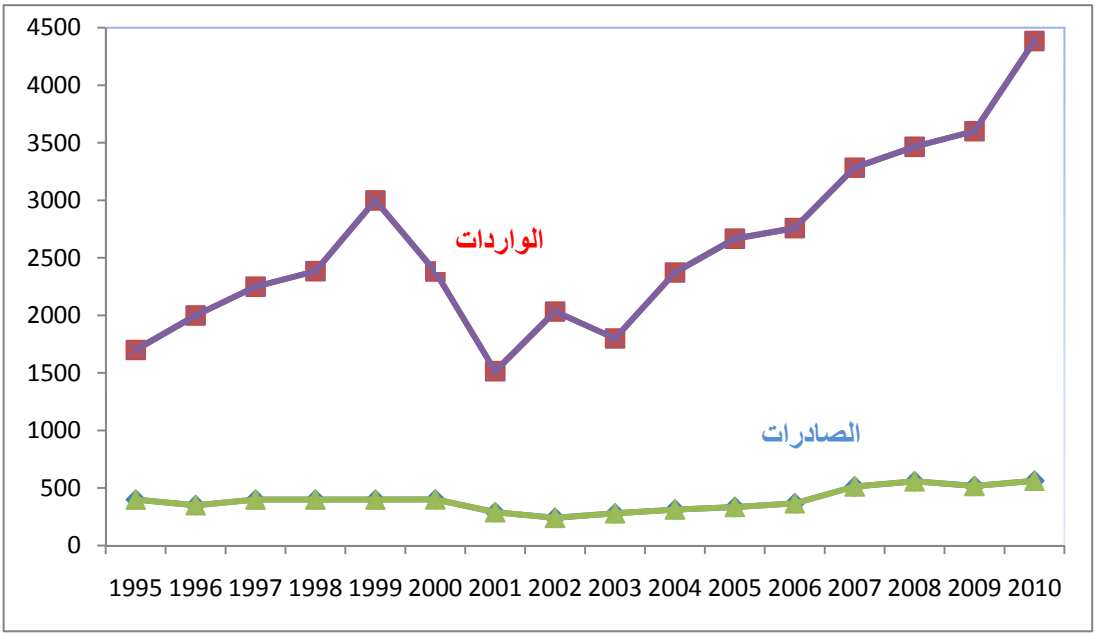

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات التجارة الخارجية، 2009، منشور في آذار/مارس 2011

- يعكس هذا النمط من النمو نقاط الضعف والهشاشة التي ظهرت منذ1967، ألا وهي: الاعتماد المفرط على الاقتصاد الإسرائيلي، وعلى الدعم المالي الخارجي، بنية تحتية غير متطورة، تركيبة معقّدة من التقييدات متصلة بالنظام الاقتصادي وبالترتيبات التجارية المقيِّدة مع إسرائيل، القيود على الحركة وعلى انتقال البضائع [من وإلى الأراضي الفلسطينية]، وسائر العراقيل التي تشلّ الحركة الاقتصادية، بالإضافة إلى الضغوط القاهرة، الديمغرافية، والاجتماعية والمتعلقة بسوق العمل.
- وتتداخل هذه المشكلات مع الجمود السياسي، ومع التفجّر المتكرر للنزاع مع إسرائيل، لترخي بثقلها على الاقتصاد وأحوال المعيشة في الأراضي الفلسطينية.
- وتوضح أنماط التبادل التجاري حقيقة الوضع. إذ تؤدي أنظمة التبادل التجاري الإسرائيلي – الفلسطيني، بالتضافر مع القيود الإسرائيلية المتعددة،

إلى منع تطور الصادرات الفلسطينية. ولقد راكمت السلطة الفلسطينية عجزاً تجارياً بنيوياً هائلاً، كما بيّنا أعلاه، أفضى إلى زيادة الارتهان الفلسطيني للجهات المانحة وللمساعدات الخارجية.

- ويجدر بنا التوقف عند مشكلة القوة الشرائية ومستوى المعيشة في المناطق الفلسطينية. فالتداخل الاقتصادي مع السوق الإسرائيلية ينعكس في مستوى للأسعار شبيه أو قريب من مستوى الأسعار في إسرائيل، في حين أن الرواتب والأجور الفلسطينية أدنى بكثير من معدلاتها في إسر ائيل. وعليه، فإن القوة الشرائية الحقيقية للأسر الفلسطينية أدنى بكثير من القيمة الاسمية المدوّنة في الحسابات الوطنية الفلسطينية وفي إحصائيات دخل الأسرة. وينطوي هذا الترابط في الأسعار على تداعيات مؤثرة. إذ تُظهر المقارنات الدولية أن الناتج المحلي القائم الفلسطيني للفرد، المحتسب على قاعدة القوة الشرائية المحلية، هو أدنى بكثير من الناتج المحلي القائم للفرد في البلدان العربية المجاورة، وأنه أعلى بنسبة طفيفة فقط من مستواه في البلدان الفقيرة كالسودان واليمن (أنظر الرسم البياني رقم 3).

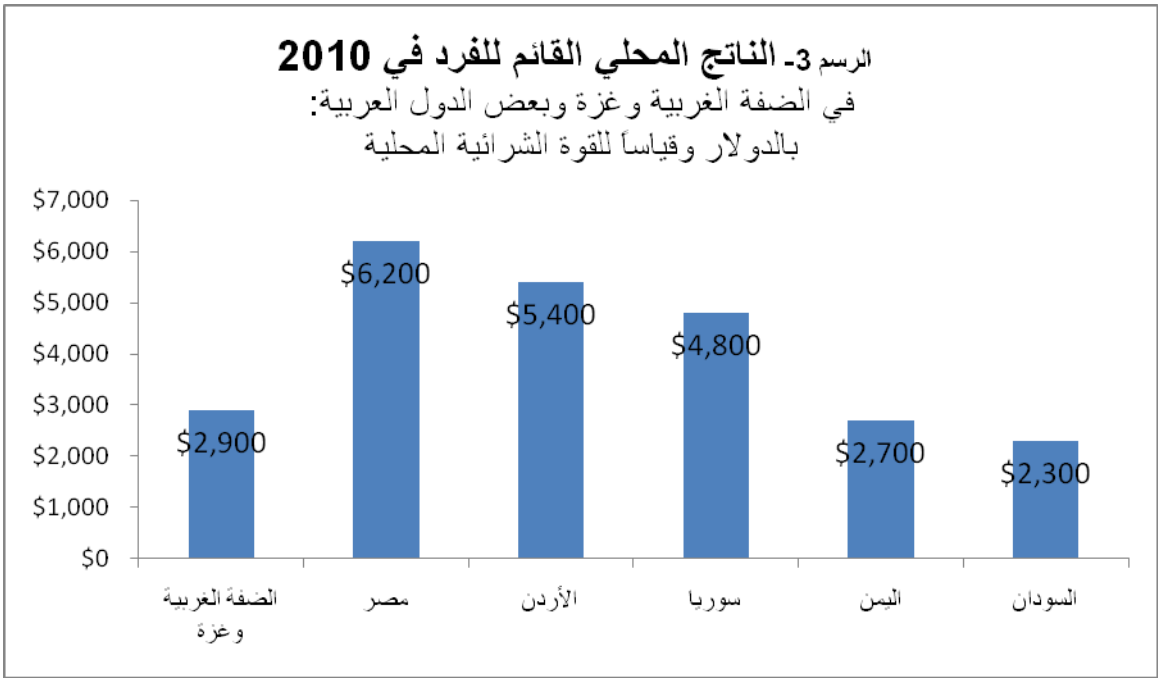

المصدر: "كتاب السي. آي. إي السنوي 2010"، مقارنة بين البلدان: الناتج المحلي القائم للفرد بناءً على "تعادل القوة الشرائية".

- وعلى الرغم من نقاط الضعف المذكورة، حقّقت السلطة الفلسطينية خطوات كبيرة على طريق بناء مؤسسات الدولة، "من القاعدة إلى أعلى قمة الهرم المؤسساتي"، بحسب مقاربة رئيس الحكومة سلام فياض. ومنذ انطلاق برنامج سلام فياض، عزّزت السلطة الفلسطينية مؤسساتها وحسّنت أداءها في مجالات الحوكمة، والإدارة الاقتصادية، والبنى التحتية، والمسؤولية الضريبية، والعدل وحكم القانون، والخدمات الاجتماعية. ومع أن الفضل في هذا التقدّم يعود لتعهّد حكومة السلطة الفلسطينية برئاسة سلام فياض [بتحسين أداء مؤسسات الحكم]، إلاّ إن الدعم القوي للجهات المانحة ساهم في تحقيقه.
- علاوة على ذلك، تشدّد خطة التنمية الفلسطينية للسنوات 2011–2013، على أن بناء المؤسسات ينبغي أن يترافق مع التنمية الاقتصادية البعيدة المدى، وعلى أنه لن تكتب الديمومة لهذا البناء إلا إذا تواصل تدفّق المساعدات الدولية في السنوات القادمة.
- إن المساعدات الدولية للسلطة الوطنية مسيّسة. فالأسرة الدولية تعتبر المساعدة الاقتصادية ركيزةً من ركائز المسار السلمي الإسرائيلي – الفلسطيني. وبسبب الطبيعة السياسية الجلية للدعم المالي الدولي للسلطة الفلسطينية، أدّى توقف المسار السلمي إلى تلكؤ المانحين عن الإيفاء بالتزاماتهم، وإلى تدني حجم المساعدات اعتباراً من مطلع 2010. وإذا وضعنا في اعتبارنا الضغوطَ الاقتصاديةَ الداخليةَ المتزايدةَ على المانحين الأساسيين – الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي – فمن المرجح جداً أن يتواصل منحى تراجع دعم المانحين والانخفاض الحاد في حجم المساعدات الذي طرأ خلال السنتين 2010–2011، إلا إذا شعرت الأسرة الدولية بانتعاش مسار السلام، وبفرصة حقيقية في التوصل إلى حل سياسي.
- يهدّد انخفاضُ المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الفلسطيني، الاستقرارَ الاقتصادي والسياسي للسلطة الفلسطينية. وقد تتزايد المخاطر الاقتصادية والاجتماعية إذا أفضى طلبُ العضويةِ لدولةٍ فلسطينيةٍ في الأمم المتحدة، إلى جمودٍ سياسي قد يطلق تشديدَ إسرائيل عى القيود والإغلاقات، وتأخيرَها تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية. وهذا من شأنه أن يفاقم الأزمة الاقتصادية ويؤدي إلى إضعاف كبير للسلطة الفلسطينية. وقد

يتضافر الاحتقانُ الاجتماعي والإحباطُ السياسي، فيدفعا الشباب الفلسطيني إلى الشارع، مما يزعزع وضعَ السلطةِ الفلسطينية والعلاقاتِ الإسرائيلية – الفلسطينية.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً : دليل إسرائيل العام 2011

رئيس التحرير: كميل منصور
مساعد رئيس التحرير: خالد فراج

يعرف هذا الكتاب بالواقع الإسرائيلي الراهن بمختلف جوانبه: السياسية والقانونية والأيديولوجية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والاستراتيجية. وإذ يهدف إلى أن يكون مرجعاً موجزاً موثوقاً به، فهو ينتهج أسلوباً وصفياً وتحليلياً معاً، مستخرجاً معلوماته من المصادر الأولية . وهي إسرائيلية في أغلب الأحيان – ومرفقاً شروحه بالجداول الإحصائية والخرائط. ويشكل الكتاب تحديثاً شاملاً لدليل إسرائيل الذي ...**للمزيد**